رفعت ابراهيم البدوي

الحرب غير المرئية

أوردت صحيفة «وول ستريت جورنال» نقلاً عن مسؤولين أميركيين خبراً مفاده أن العدو الإسرائيلي قام باستهداف ١٢ سفينة إيرانية محملة بالمواد الأساسية من المشتقات النفطية كانت تبحر باتجاه سورية، مبررة استهداف السفن الإيرانية بمنع استخدام أرباح النفط لتمويل التطرف في الشرق الأوسط.
لكن حقيقة استهداف السفن الإيرانية سببها إطباق الحصار الاقتصادي على الجمهورية العربية السورية وحرمان الشعب السوري من أي مساعدات ومستلزمات الحياة والصمود بوجه المؤامرة الكونية.
لقد سبق استهداف السفن الإيرانية احتلال أميركي لمقدرات الدولة السورية في شرق الجزيرة، فقامت بالسطو على منابع النفط، ثم قامت الطائرات الحربية الأميركية بإحراق سهول القمح السوري عمداً، وأتلفت المحاصيل الزراعية بهدف الإطباق على مقومات العيش في سورية، وذلك بهدف النيل من عزيمة وصمود الشعب السوري وتهشيم صورة الدولة.
تلك الأحداث تزامنت مع صدور «قانون قيصر» الظالم والمفروض على سورية الدولة واستهداف عملتها الوطنية لشل دورة الاقتصاد وتجفيف مسالك إيرادات الخزينة، أضف إلى ذلك منع لقاحات كورونا عن الشعب السوري بهدف تأليبه على أجهزة الدولة واتهامها بالتقصير.
إن التركيز الإعلامي على أفعال وممارسات الدولة الأميركية المتغنية بحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية المزيفة، وفضح نياتها المشتركة مع العدو الإسرائيلي الهادفة إلى الاستيلاء على مقدرات وثروات بلادنا بممارسة التهديد تارة بالقوة وتارة أخرى بالتجويع تمهيداً لتطويع الشعوب والأنظمة المناهضة لسياستها، وخصوصاً في كل من سورية ولبنان والعراق، أمر ملحّ ومطلوب للمواطن العربي وأمام العالم.

سورية من صفر ديون خارجية واقتصاد واعد واكتفاء ذاتي، تراها وبعد صمود أسطوري لعشر سنوات تعاني اليوم من استيلاء أميركي على مقدراتها وثرواتها ومن خنق أميركي أوروبي مشترك متعمد للاقتصاد وحتى لمقومات الحياة في سورية.
في العراق، ذلك البلد الغني بالنفط وباقتصاد متين ومن بلد علماء التكنولوجيا النووية إلى بلد يعاني العتمة محروم من نفطه ومن مقدراته نتيجة السطو الأميركي على ثرواته وقيام أميركا ومن خلفها العدو الإسرائيلي بأكبر عملية تهجير أو اغتيال لعلماء العراق وإفراغه من الأدمغة المنتجة ولمنعه من أي تطور علمي.
في لبنان هذا البلد الذي اشتهر بتقديم أفضل الخدمات الطبية والسياحية والمصرفية وبنظام مصرفي سمي بخزنة العرب، تراه اليوم يواجه الانهيار التام جراء فساد مستشرٍ من عملاء أميركا في الداخل وعلى كل الصعد، فالعملة الوطنية التُهمت وصارت بالحضيض والمستشفيات تعاني من نقص حاد في الأطباء ذوي الاختصاص جراء الهجرة لأميركا وأوروبا ودول الخليج المطبعة مع العدو الإسرائيلي، أما السياحة فقد نفّذ فيها قرار الإعدام، والمصارف تراها فارغة غير قادرة على دفع مدخَرات المواطن، فيما الشعب يعاني الجوع والعوز، إنها الحرب غير المرئية.
إن الحكومة الأميركية العميقة جمهورية كانت أم ديمقراطية، عجزت عن تحقيق أهدافها الآيلة إلى تغيير أنظمة الإقليم العربي من خلال القوة العسكرية ثم تحولت إلى حرب بالوساطة وبدعم واضح لتنظيمات إرهابية لبست زوراً ثوب الإسلام كتنظيم الإخوان وتنظيم داعش ومتفرعاته ثم تحولت إلى حرب إثارة الفتنة الطائفية والمذهبية والعرقية لفرط تماسك نسيج المجتمع العربي وأخيراً لا آخراً لجوء الحكومة الأميركية العميقة إلى الحرب غير المرئية وهي حرب الخنق الاقتصادي وتجفيف الموارد المالية وضرب العملة الوطنية التابعة لتلك الدول وهدف تلك الحرب هو تطويع دول الإقليم وجرها إلى التطبيع مع العدو الإسرائيلي وفرضه كأمر واقع في المنطقة وطي القضية الفلسطينية وضمان تفوق الكيان الصهيوني عسكرياً واقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً.

السؤال: كيف يمكننا مواجهة هذه الحرب الصامتة؟ والجواب هو باعتماد سياسة إعلامية مضادة ومكثفة وموثقة تكشف للمواطن العربي حقيقة الأهداف الأميركية غير المعلنة والزيف والكذب والتضليل الإعلامي الأميركي الداعي إلى حماية حقوق الإنسان والديمقراطية والادعاء بمحاربة الإرهاب.
المطلوب هو المبادرة إلى تطوير إعلامنا وتخصيص حلقات وندوات تلفزيونية مرفقة بأفلام وثائقية مستندة إلى مراكز دراسات وأبحاث وبالأرقام، لتسليط الضوء على بعض ما أنتجه الحصار الغربي للإقليم العربي من حالات فقر وتجويع لا إنسانية ولتحميله المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع الحياتية والمعيشية في بلادنا وبشكل مقنع وبلغة الغرب نفسها، وذلك لضمان كشف ممارسات الغرب وأميركا وتعرية سلوكهما الشائن بحق الإنسانية على أوسع نطاق وأمام الرأي الغربي والعربي.
الحكومة الأميركية العميقة خصوصاً والغرب عموماً، همهما إقناع جمهورهما بصوابية ممارساتهما في بلادنا، ونحن من جهتنا مطلوب منا ومن إعلامنا ومراكز المنصات الإلكترونية الانتقال من سياسة الدفاع إلى سياسة الهجوم المضاد بالكشف وبالدلائل الحسية عن إيغال الغرب بوحشيته السياسية وبأطماعه في ثرواتنا وتأثير عقوباته الاقتصادية اللاإنسانية المفروضة على شعب ودول الإقليم العربي، وذلك لإظهار حقنا ولإقناع جمهورنا الصامد بأن ٨٠ بالمئة من أسباب هبوط قيمة عملتنا، ومن معاناتنا الاقتصادية ،يعود لاستيلاء أميركا على ثرواتنا الطبيعية وحرماننا من خبزنا وقمحنا وخيراتنا ونفطنا، ولإظهار الصورة الحقيقية وبشكل يضمن إزالة الغشاوة عن أعين بعض المشككين بصوابية الصمود.
هل نسينا لجوء وزير خارجية أميركا الأسبق كولن باول إلى الكذب والتضليل الإعلامي المتعمد أمام العالم اجمع والادعاء زوراً بامتلاك العراق للأسلحة الكيميائية لتبرير الغزو الأميركي لهذا البلد العربي الغني بثرواته.
إن خير الدفاع هو الهجوم وفي هجومنا نستطيع تعزيز وعي المواطن العربي بخيار الصمود وبضرورة الانتقال من حال الارتباط إلى حالة الانفكاك من سطوة الاستعمار الغربي لاقتصادنا وعملتنا ولتحرير شعبنا من الضغط السياسي والمعيشي الهائل.
نحن في خضم مرحلة مصيرية تحررية والصمود والتضحية سمة العبور لمستقبل تفخر به أجيالنا فبعد استعمار غربي لبلادنا ولمقدراتنا استمر لأكثر من مئة عام، آن الأوان لقلب ظهر المجن لبناء بنية وذهنية جديدة مقنعة بقوة الهجوم المعاكس بالعلم والتطور والاقتصاد والتكنولوجيا والإعلام والاتكال على الذات ما يكفل حماية مستقبل أجيالنا وحريتها لمئة عام قادمة.

مقتل ثلاثة مسلحين من «قسد» بريفي الرقة ودير الزور.. وضحايا جدد في «مخيم الهول»

قتل ثلاثة مسلحين من ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» وأصيب آخرون، أمس، بهجمات استهدفتهم في ريفي الرقة ودير الزور، في وقت قتل مجدداً لاجئان عراقيان اثنان في «مخيم الهول» الذي تديره الميليشيات شرق الحسكة.
وذكرت مصادر محلية، حسب وكالة «سانا»، أن هجوماً نفذ بالأسلحة الرشاشة على حاجز لميليشيات «قسد» المدعومة من قوات الاحتلال الأميركي في محيط مطار الطبقة غرب الرقة، ما أسفر عن مقتل ثلاثة مسلحين من الميليشيات.
وأشارت المصادر، إلى إصابة ثلاثة مسلحين من ميليشيات «قسد» جراء استهداف حاجز لهم بقذيفة «آر بي جي» في مدينة البصيرة بريف دير الزور الجنوبي الشرقي.
وتتواصل الهجمات على تحركات ومواقع مسلحي ميليشيات «قسد» ضمن مناطق انتشارهم في الجزيرة السورية، حيث قتل أول من أمس ٤ مسلحين وأصيب آخرون من الميليشيات في هجمات استهدفت نقاطهم بأرياف الرقة ودير الزور والحسكة.
بموازاة ذلك، وفي ظل ما يشهده «مخيم الهول» من تصاعد في عمليات القتل، والتي تطول وبشكل أكبر اللاجئين العراقيين ضمن المخيم، إضافة إلى عمليات قتل تطال نازحين سوريين أيضاً، تحدثت مصادر إعلامية معارضة أمس، عن عملية قتل جديدة ضمن المخيم طالت لاجئين اثنين من الجنسية العراقية، وذلك بعد استهدافهما ضمن القسم الثالث من المخيم بعدة رصاصات، ما أدى لمقتلهما على الفور.
وفي ١٠ الشهر الجاري شهد المخيم عملية قتل طالت لاجئين اثنين من الجنسية العراقية، وذلك بعد استهدافهما بعدة طلقات نارية.
من جهة ثانية، سيرت قوات الشرطة العسكرية الروسية، أمس، دورية عسكرية في ريف مدينة المالكية بريف الحسكة، حسب وكالة «نورث برس» الكردية التي ذكرت أن الدورية تألفت من ثلاث مدرعات برفقة حوامتين ووصلت إلى قرية عين ديوار شمال المالكية، ثم توجهت إلى الجسر الروماني على الحدود السورية- التركية، قبل أن تتجه إلى الريف الغربي عائدة لقواعدها بمدينة القامشلي.
وفي وقت لاحق من أمس، سيرت قوات الاحتلال الأميركي دورية عسكرية في ريف المالكية، حسبما نقلت «نورث برس» عن مصادر محلية ذكرت أن الدورية مؤلفة من أربع مدرعات عسكرية دون غطاء جوي، وصلت إلى عين ديوار والتقت السكان.
إلى ذلك، نقلت وكالة «الأناضول» للأنباء، أمس، عن مصادر أمنية في النظام التركي، أن «الاستخبارات التركية» ألقت القبض في عملية أمنية قامت بها على الحدود السورية التركية، على القيادي في ميليشيات «قسد» المدعو إبراهيم بابات الملقب بـ«شاه غوي»، الذي كان يتولى منصب «قائد لواء» لدى «حزب الاتحاد الديمقراطي- با يا دا» الذي يصنفه النظام التركي تنظيماً إرهابياً، ويشكل الواجهة السياسية لميليشيات «قسد».
وكالات

موسكو: خسرنا ١١٢ جندياً خلال الحرب على سورية ونفذنا ٢٧٦٠ مهمة إنسانية

أحد عناصر القوات الروسية العاملة في سورية يوزع مساعدات إنسانية في بلدة تل رفعت شمال سورية (عن الانترنت - أرشيف)

أعلنت روسيا، أمس، أن عدد جنودها الذين قتلوا خلال الحرب الإرهابية التي تشن على سورية منذ عشر سنوات، بلغ ١١٢ جندياً، وأنها نفذت ٢٧٦٠ مهمة إنسانية تخص المساعدات التي قدمتها للشعب السوري في السنوات الأخيرة.
وخلال لقائه لجنة مجلس الدوما الروسي لشؤون الصحة، قال النائب الأول لرئيس لجنة الدفاع في المجلس أندريه كراسوف، حسب وكالة «سبوتنيك» الروسية: إنه بحسب البيانات العسكرية الأخيرة المقدمة من وزارة الدفاع الروسية، «قتل من جنودنا في سورية منذ بدء الحرب نحو ١١٢ جندياً».
ويطلب من الحكومة السورية، تقوم القوات الروسية منذ ٣٠ أيلول ٢٠١٥، بمساعدة الجيش العربي السوري في حربه ضد التنظيمات الإرهابية المدعومة من دول خارجية.
بموازاة ذلك، كشفت وزارة الدفاع الروسية عن آخر إحصائيات تخص المساعدات الإنسانية التي قدمتها روسيا للشعب السوري في السنوات الأخيرة، بحسب ما ذكر موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني أمس.
ونقل الموقع عن المركز الروسي للمصالحة في سورية تأكيده، أنه ومنذ دحر الإرهاب وانطلاق عملية التسوية السياسية في سورية، نفذ ٢٧٦٠ مهمة إنسانية، وبلغ الوزن الإجمالي للشحنات الإنسانية أكثر من ٤٫٧ آلاف طن، ما يشمل المواد الغذائية والمياه المعبأة والمستلزمات الأساسية.
وأضاف المركز: إن الأطباء الأخصائيين التابعين لوزارة الدفاع الروسية قدموا المساعدة الطبية لـ١٣٢٨٧٤ مواطناً سورية، مشيراً إلى أنه تمت إزالة الألغام من مجموع ٣٥٧٩٫٦ هكتاراً من الأراضي و٣١١٢ مبنى ومنشأة و٢٧٣٫٤ كم من الطرق.
وأشار إلى أن ضباط المركز يعقدون بشكل منتظم اجتماعات عمل حول قضايا المساعدة في إعادة إعمار البنية التحتية وتهيئة الظروف لإيواء اللاجئين.
وأكد المركز أنه وحسب المعلومات المتوافرة لديه، فإن هناك ٦٧٤٠٦٨١ لاجئاً سورياً في ٤٣ دولة، وأن التقديرات تشير إلى أن إجمالي مليون و٢٩٧١٦٨ منهم أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم من خمس عشرة دولة، من أهمها لبنان (٦٤٥١٢٨ شخصاً)، والأردن (٤٥٨٠٢١) وتركيا (٧٠٠٤١) وألمانيا (٦٠١١٥) واليونان (٣٠٣٧٢) وهولندا (٢٩٢٤٤).
وأوضح أنه حتى الآن، تم نشر مراكز استقبال وإيواء لاجئين تتسع لمليون و٥٠٢٦٥٠ سريراً، في ٤١٣ مدينة وبلدة سورية من الأقل تضرراً جراء الأعمال القتالية.
وكالات

ماكرون وأردوغان يتبجحان في ذكرى مرور عقد على إرهابهما

بريطانيا تفرض عقوبات على ٦ سوريين بينهم وزير الخارجية والمغتربين!

مع ثبات سورية على مواقفها المبدئية وعدم تنازلها عنها رغم الحربين الإرهابيتين اللتين تشنان عليها من دول غربية وإقليمية، الميدانية المستمرة منذ عقد من الزمن والاقتصادية التي تلتها، صعدت بريطانيا، أمس، من حرب «العقوبات» ضد سورية باستهداف عدد من المسؤولين السوريين بينهم وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد ورجال أعمال وضباط كبار.
وأعلن وزير الخارجية البريطاني، دومينيك راب، أنه تم فرض عقوبات على ستة سوريين بينهم وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، حسبما ذكر موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني.
وتشمل قائمة العقوبات أيضاً المستشارة في رئاسة الجمهورية لونا الشبل ورجلي الأعمال ياسر إبراهيم ومحمد براء القاطرجي وضابطين كبيرين في الجيش العربي السوري.
وتشمل العقوبات منعاً للسفر وتجميد أصول، وهي الأولى التي تفرض على دمشق بموجب سياسة بريطانيا المستقلة للعقوبات بعد خروجها الاتحاد الأوروبي «بريكست» رسمياً في كانون الثاني ٢٠٢٠.
تأتي العقوبات البريطانية بالتزامن مع مرور عقد على الحرب الإرهابية التي تشنها دول غربية وإقليمية على سورية بينها بريطانيا، التي تؤكد الكثير من الدراسات والأبحاث دعمها للإرهاب في سورية وأن ما تسمى منظمة «الخوذ البيضاء» العاملة في أماكن سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» المدرج على اللوائح الدولية للتنظيمات الإرهابية، هي جزء من التنظيم وجرى تأسيسها في بريطانيا وتمول من جمعيات بريطانية، في حين أعلن رئيس المنظمة رائد الصالح صراحة أن هناك تمويلاً كبيراً تحصل عليه المنظمة من بريطانيا.
وبعد صمود سورية في مواجهة الحرب الإرهابية ورفضها للإملاءات الغربية والإقليمية وإفشال مخططات تلك الدول المعادية الرامية إلى تحصيل تنازلات من سورية تتعلق بثوابتها الوطنية، لجأت تلك الدول إلى الحرب الاقتصادية الإرهابية لتحصيل ما عجزت عن تحقيقه في الإرهاب الميداني.
على خط موازٍ، الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي دعمت ومولت حكومته التنظيمات الإرهابية في سورية، ومع مرور عشرة اعوام على الحرب على سورية دعا مجدداً في تغريدة إلى «إيجاد حلّ سياسي» في هذا البلد، حسبما ذكرت وكالة «أ ف ب».
وكتب ماكرون: «إلى الشعب السوري (في إشارة إلى التنظيمات الإرهابية) أريد أن أقول: لن نتخلى يوماً عن هذه المعركة».
وأضاف: «سنبقى إلى جانبه للاستجابة إلى حاجاته الإنسانية والدفاع عن القانون الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب وإيجاد حلّ سياسي، الوحيد الممكن».
من جانبه، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، حسب وكالة «الأناضول» للأنباء: إن الشعب التركي يؤمن بأن ما سماه «إقامة نظام سياسي قادر على تمثيل جميع السوريين ضروري لإحلال السلام والاستقرار مجدداً».
وبعد أشهر قليلة من بدء الأحداث في سورية منتصف آذار ٢٠١١، عمل نظام أردوغان على دعم التنظيمات الإرهابية الإخوانية فيها، وعمد لاحقاً إلى جعل بلاده ممراً لإرهابيين من كل أصقاع العالم إلى سورية.
كما عمد نظام أردوغان إلى استغلال الحرب الإرهابية التي تشن على سورية ويشارك فيها عبر احتلال عدد من المدن والبلدات والقرى في شمال سورية بحجة مكافحة «الإرهاب».
وكالات

عقد من الحرب على سورية.. أنظمة تركيا والسعودية وقطر الداعم والراعي الرسمي للإرهاب فيها

إرهابيون في منطقة عفرين بريف حلب يقفون تحت علم الاحتلال التركي (عن الانترنت - أرشيف)

بات معلوماً للجميع حجم الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأميركية، وحلفاؤها الغربيون، إضافة إلى النظامين التركي والسعودي ومشيخة قطر في صناعة ودعم ورعاية وتمويل وتسليح الإرهاب على الأرض السورية، باعترافات مسؤولي هذه الأنظمة، إضافة إلى التقارير الاستخباراتية والإعلامية التي تكشف حقيقة الدور الذي قامت به في تمويل التنظيمات الإرهابية ورعايتها.
رئيس وزراء مشيخة قطر ووزير خارجيتها السابق الذي لعب دوراً كبيراً في التآمر على سورية حمد بن جاسم آل ثاني يأتي على رأس السابقين في فضح الأدوار التي لعبتها مشيخة قطر والنظامان التركي والسعودي في استهداف سورية ومحاولات النيل منها تنفيذاً لمخططات تهدف إلى تفتيت المنطقة والسيطرة عليها خدمة للمصالح الأميركية والإسرائيلية في المنطقة، وذلك حسب تقرير نشرته وكالة «سانا».
ابن جاسم كشف في تصريحات تلفزيونية بثت في تشرين الأول ٢٠١٧ في إطار مسلسل تصفية الحسابات بين الأنظمة العميلة للولايات المتحدة والمتسابقة لإرضائها والمعادية لسورية بين أن بلاده قدمت الدعم للتنظيمات الإرهابية في سورية عبر تركيا بالتنسيق مع واشنطن وأطراف أخرى، مشيراً إلى أن مشيخة قطر لعبت دوراً رئيسياً في مخطط استهداف سورية وأنها أمسكت بملف الأزمة فيها بتفويض من النظام السعودي، وموضحاً أن الدعم العسكري الذي قدمته بلاده للمجموعات الإرهابية في سورية كان يذهب إلى تركيا بالتنسيق مع الولايات المتحدة وكل شيء يرسل يتم توزيعه عن طريق القوات الأميركية والأتراك والسعوديين.
كما أقر ابن جاسم بفشله وفشل الأنظمة الأخرى الدائرة في فلك التآمر على سورية ما أجج الخلاف فيما بينهم بقوله: «تهاوشنا على الصيدة وفلتت الصيدة ونحن نتهاوش» في إشارة إلى تقاسم الأدوار مع النظام السعودي وأنظمة أخرى في دعم التنظيمات الإرهابية.
النظام التركي بزعامة رجب طيب أردوغان كان وما زال أحد أبرز رعاة الإرهاب في سورية والمنطقة إذ لا يكاد يخلو أي إقرار من مسؤول إقليمي أو دولي أو تقرير استخباراتي أو إعلامي حول ذلك من إبراز وفضح للدور الذي لعبه هذا النظام في سياق دعم الإرهاب في سورية خصوصاً والمنطقة عموماً.
وجاء العدوان والاحتلال التركي المباشر لأراض سورية ليشكل تتويجاً لسنوات من التآمر والإسهام في استهداف سورية عبر جعل تركيا مقراً لإدارة الجرائم الإرهابية وتنسيق تمويل ودعم وتسليح التنظيمات الإرهابية وممراً لعبور عشرات الآلاف من الإرهابيين القادمين من مختلف أصقاع العالم إلى الأراضي السورية للمشاركة في الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب السوري، ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى بعض ما كشف عن الدور التركي على هذا الصعيد حيث كانت الفضيحة التي فجرتها صحيفة «جمهوريت» التركية في عام ٢٠١٥ ودفعت ثمناً باهظاً جراء كشفها والتي أظهرت بالصوت والصورة شاحنات تم توقيفها مطلع عام ٢٠١٤ تابعة لجهاز المخابرات التركي تنقل أسلحة وذخائر إلى التنظيمات الإرهابية في سورية مخبأة تحت علب أدوية.
كما كشف ضابط سابق في الجيش التركي يدعى نوري جوكهان بوزكير وهو مقيم في أوكرانيا في مقابلة مع صحيفة سترانا الأوكرانية في أيار ٢٠١٥ أن أردوغان زود التنظيمات الإرهابية في سورية بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة بشكل غير قانوني، موضحاً أنه أشرف بنفسه على تزويد التنظيمات الإرهابية عام ٢٠١٢ بالأسلحة ومقراً بأنه خلال الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥ تم عقد ٤٩ صفقة سلاح لمصلحة التنظيمات الإرهابية في سورية من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وكانت أموال الأسلحة تأتي من مشيخة قطر.
إلى ذلك كشفت وثائق سربها موقع ويكيليكس إقرار وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون بتسليح النظام السعودي للتنظيمات الإرهابية في سورية إلى جانب تأكيد تقارير دولية عديدة أن الكثير من الأسلحة التي يشتريها النظام السعودي تصل إلى التنظيمات الإرهابية.
ولا يخفي النظام السعودي هذا التورط في دعم الإرهاب بل يتباهى مسؤولوه ومشايخه بدورهم في التحريض على إرسال آلاف الإرهابيين السعوديين إلى سورية إضافة إلى جمع مئات الملايين من الدولارات وإرسالها إلى التنظيمات الإرهابية.
ونشرت شبكة البلقان للتحقيقات الإخبارية ومشروع تقارير الجريمة المنظمة والفساد في عام ٢٠١٦ تقريراً استقصائياً مفصلاً وموثقاً بالأدلة والشهادات حول قيام النظام السعودي بعقد صفقات تبلغ قيمتها ٢٫١ مليار يورو لتوريد أسلحة من البوسنة وبلغاريا وكرواتيا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا والجبل الأسود وصربيا ورومانيا ليتم نقلها بطرق غير مباشرة بالطائرات أو السفن إلى تركيا وغيرها ومن ثم إلى التنظيمات الإرهابية في سورية.
كل هذه الأدلة والإثباتات تؤكد حجم الدور الذي لعبته تلك الأنظمة في استهداف سورية وشعبها وإمكاناتها لا لشيء إلا لخدمة أجندات ضيقة خاصة ومخططات ومصالح للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وحليفها كيان الاحتلال الإسرائيلي المستفيد الأكبر من كل ذلك.
وكالات

قولاً واحداً

تحسين الحلبي

إسرائيل في معضلة إن فاز نتنياهو أو غيره

يتبين من مختلف الاستنتاجات التي يراها معظم المحللين في تل أبيب، أن نتائج الانتخابات المقررة في ٢٣ آذار الجاري لن ينتج عنها سوى تنافس ثلاث شخصيات رئيسة لعبت شخصيتان منها: بنيامين نتنياهو ويائير لابيد، في ساحة الانتخابات السابقة الدور الرئيس لتشكيل حكومة ائتلافية شكلها نتنياهو بعد انشقاق بيني غانتس رئيس حزب «أزرق أبيض» عن لابيد رئيس حزب «يوجد مستقبل» ويمثل الشخصية الثالثة المتنافسة المنشق عن حزب الليكود جيدعون ساعار بدلاً من غانتس، بل إن المؤشرات تتزايد باتجاه أن تنتهي مفاوضات تشكيل الحكومة إلى طريق مسدود عن كلا الحزبين اللذين يسيطران على الساحة الحزبية، فيضطر الجميع لعقد دورة خامسة للانتخابات قد يجدها نتنياهو تطيل بقاءه في حكومة تصريف أعمال يستغلها لتأجيل محاكمته بسوء الائتمان والفساد.
بغض النظر عمن سيفوز بعدد من المقاعد التي تتيح له تشكيل حكومة بأغلبية ٦١ مقعداً، فمن الواضح أن انعقاد أربع دورات انتخابية واحتمال انعقاد خامسة، يدل على استمرار حالات الانشقاق والتشظي التي تتعرض لها الأحزاب الكبيرة والمتوسطة الحجم وهي تدل على عمق أزمة الكيان السياسي الإسرائيلي واصطدامه بعوامل الفشل في تحقيق أهدافه المركزية الرئيسة وهي:
استكمال التوسع في المشروع الصهيوني على الأرض وتأمين الأمن.
إيجاد جدار حماية خارجي إقليمي يحيط بالدول العربية المجاورة لفلسطين المحتلة وهو ما يطلق عليه «إستراتيجية الحماية بوساطة البريفيري» أي إيران الشاه وتركيا حول سورية والعراق في الشمال وإثيوبيا ودولة جنوب السودان حول مصر والسودان.
إنجاز خطة دولة اليهود وحدهم أو ما يسمى «الدولة اليهودية».
استمرار تدفق الهجرة اليهودية للمحافظة على نسبة قوة بشرية تحقق الردع ضد العرب وتضمن الأمن للمستوطنين.
إن نظرة بسيطة إلى الوضع الراهن الذي تجد إسرائيل نفسها فيه بعد ٧٣ سنة من نكبة فلسطين، تدل بوضوح أن هذه الأهداف الأربعة لم تتحقق على المستوى الإقليمي ولا على المستوى الداخلي الإسرائيلي.
فلا تزال إسرائيل تواجه في شمالها جبهة إقليمية تمتد من جنوب لبنان إلى حدود الجولان العربي السوري المحتل إلى قوى المقاومة في العراق إلى طهران كمحور للمقاومة، كما لا تزال تواجه جبهة في جنوبها على حدود قطاع غزة ما زالت صواريخ وخبرات مقاومته تقلق وتهدد نصف مناطق المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨.
وفي جبهتها الداخلية فإن الأرقام التي تظهر من مصادر الوكالة اليهودية وهي المنظمة المختصة بتهجير اليهود من العالم إلى إسرائيل، تشير إلى واقع انحسار الهجرة إلى أدنى مستوياتها مقابل زيادة لم تتوقف في هجرة عكسية من إسرائيل إلى الخارج نفذها أكثر من مليون ونصف المليون ممن كانوا يقيمون في إسرائيل خلال عقود سابقة، وعادوا إلى أوطانهم التي جيء بهم منها.
«معهد الإستراتيجيات الصهيونية» نشر في كانون الأول عام ٢٠١٩ دراسة بالعبرية استند فيها إلى معلومات من «مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست» جاء فيها: إن ٨٠٠ ألف من الإسرائيليين يعيشون بشكل دائم في الولايات المتحدة منذ تنفيذهم للهجرة المعاكسة خلال عقود ماضية وإنهم شكلوا حالة إثنية خاصة بين يهود أميركا البالغ عددهم أكثر من ستة ملايين وكان ما يقرب من مليون من الإسرائيليين قد استعاد مواطنيته وجنسيته الأوروبية وغادر إلى موطنه الأصلي فيها.
صحيفة «هآريتس» نشرت في ١ كانون الثاني ٢٠١٣ بحثاً من ١٨ صفحة في مجلتها الأسبوعية استطلعت بموجبه الإسرائيليين فتبين لها أن ٤٥ بالمئة منهم يفكرون بالهجرة العكسية والعودة لمواطنهم الأصلية بعد أن منحت الدول الأوروبية وفي مقدمها إسبانيا وألمانيا وبولندا لهم الحق باستعادة جنسية أجدادهم وآبائهم.
وكانت معظم أسباب هذه الرغبة بالهجرة المعاكسة تعود لعدم الشعور بالأمن، فهم يدركون أنهم يعيشون بين «فلسطينيين زاد عددهم على اليهود في فلسطين وبقية الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧» وبين شعوب عربية لا تريد وجودهم في المنطقة، على حين يهدد محور المقاومة في جبهة الشمال وجودهم واستقرارهم.
وما دام سيظل من الطبيعي أن يتمسك الفلسطينيون بوطنهم ومقاومتهم للعودة إليه وتواصل سورية دورها الطبيعي المقاوم من أجل استعادة الجولان العربي السوري المحتل فلن يتمتع أي إسرائيلي بالأمن فوق الأراضي المحتلة أينما كانت، ولذلك يقول أحد المعقبين على دراسة صحيفة «هآريتس» إن «السلام الذي يعقده بعض الحكام مع إسرائيل لم يقدم سلاماً، فلا الأردن ولا مصر ولا أي دول أخرى ستجبر شعوبها على التطبيع والدليل على ذلك أنه قد مر أكثر من أربعين سنة على اتفاقية كامب ديفيد والشعب المصري ما زال يرفض التطبيع وكذلك الشعب الأردني والفلسطيني».

ردّت على بيان مؤسسة الاتحاد الأوروبي المملوء بـ«المغالطات والادعاءات التي تجافي الواقع»

الخارجية: القرار الوطني السوري لن يكون إلا سورياً بامتياز

أكدت سورية، أمس، أن مؤسسة الاتحاد الأوروبي مسؤولة عن سفك الدم السوري ومعاناة السوريين المعيشية من خلال دعمها الإرهاب بمختلف أشكاله وممارسة الإرهاب الاقتصادي، ولا يحق لها التظاهر بالحرص على السوريين، وأنها غير مؤهلة للاضطلاع بأي دور إيجابي ما دامت أسيرة النهج الذي ثبت فشله، مشددة على أن القرار الوطني السوري لن يكون إلا سورياً بامتياز.
وقال مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين في تصريح نقلته وكالة «سانا»: «أصدرت مؤسسة الاتحاد الأوروبي بياناً حول سورية مملوءاً بالمغالطات والادعاءات التي تجافي الواقع، وذلك تأكيداً على استمرار هذه المؤسسة بسياساتها العدائية إزاء سورية».
وأكد المصدر، أن مشاركة مؤسسة الاتحاد الأوروبي في العدوان على سورية من خلال دعم المجموعات الإرهابية بمختلف الأشكال، وممارسة الإرهاب الاقتصادي من خلال الإجراءات القسرية أحادية الجانب غير المشروعة تجعل من هذه المؤسسة مسؤولة عن سفك الدم السوري ومعاناة السوريين المعيشية، وبالتالي فإن هذه المؤسسة لا يحق لها التظاهر بالحرص على السوريين وهي غير مؤهلة للاضطلاع بأي دور إيجابي ما دامت أسيرة النهج الذي ثبت فشله.
واعتبر المصدر، أن العقلية الاستعمارية التي ما زالت تدغدغ مشاعر بعض أعضاء مؤسسة الاتحاد الأوروبي أصبحت من الماضي، وأن السوريين الذين طردوا المحتل الفرنسي من بلادهم لن يسمحوا لهؤلاء بالعودة مجدداً والتدخل في الشؤون السورية وعليهم أن يدركوا أن القرار الوطني السوري لن يكون إلا سورياً بامتياز.
وبين المصدر، أن المؤتمرات التي تنظمها مؤسسة الاتحاد الأوروبي بخصوص سورية والتي تجمع العديد من أعداء الشعب السوري من الدول المعادية وأدواتهم من الإرهابيين، تأتي استمراراً للنهج الأوروبي الخاطئ في التعاطي مع الأوضاع في سورية ومحاولاته الدائمة للتطاول على السيادة الوطنية السورية.
وختم المصدر بالقول: إن مرور عشر سنوات على الحرب الظالمة على سورية هو مناسبة لإدانة سياسات مؤسسة الاتحاد الأوروبي المعادية، وكان الأولى بهذه المؤسسة استخلاص العبر من إخفاق سياساتها، وإنتاج مقاربة أخرى أساسها احترام السيادة والمصالح الوطنية السورية.
وزعم الاتحاد الأوروبي، أول من أمس في بيان، أن ما سماه «الصراع» في سورية ما زال بعيداً عن النهاية، وأنه «مستعد لدعم انتخابات حرة ونزيهة في سورية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن وبإشراف الأمم المتحدة».
وهدد الاتحاد بتجديد العقوبات ضد الأفراد البارزين والكيانات في الدولة السورية بنهاية أيار المقبل.
وزعم أن الانتخابات الرئاسية المقبلة في سورية لا تفي بالمعايير الدولية ولا تسهم في تسوية «الصراع» ولا تؤدي إلى أي تطبيع دولي مع سورية.
وكالات

بيدرسون اعتبر أن السوريين عانوا من الإرهاب والتدخل الخارجي وشدد بوجوب تقليل تأثير العقوبات

صباغ أمام مجلس الأمن: بطولات الجيش وصمود الشعب أفشلت المخططات العدوانية للدول المعادية

مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بسام صباغ (عن الانترنت - أرشيف)

أكد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة، بسام صباغ، أمس، أن بعض الدول شنت منذ عشر سنوات حرباً عدوانية إرهابية على سورية للنيل من خياراتها الوطنية وتقويض سيادتها ووحدة وسلامة أراضيها عبر أدوات إرهابية، لكن بطولات الجيش العربي السوري وتضحياته وصمود الشعب السوري أفشلت هذه المخططات العدوانية، مطالباً تلك الدول بتصحيح تلك السياسات الخاطئة وانتهاج مقاربات جديدة بناءة تستند إلى احترام قواعد القانون الدولي بما يتيح إعادة إرساء الاستقرار في سورية والمنطقة.
وأوضح صباغ خلال جلسة لمجلس الأمن عبر الفيديو، حسب وكالة «سانا»، أن بعض الدول وفي مقدمتها أميركا وبريطانيا وفرنسا شنت هذه الحرب العدوانية متعددة الأوجه والأشكال وبشكل غير مسبوق على سورية للنيل من خياراتها الوطنية واستهداف حكومتها الشرعية وتشويه صورة قيادتها عبر أدوات إرهابية في انتهاك جسيم لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.
وأشار إلى أن هذه الدول بذلت خلال السنوات العشر الماضية قصارى جهدها لتحريض السوريين ضد بعضهم بعضاً ونشر فوضى اعتبرتها خلاقة وصرفت أموالاً طائلة لتأجيج الأزمة وإطالة أمدها بما يخدم أهداف تلك الدول في زعزعة أمن سورية واستقرارها وتدمير منجزاتها وتفتيت وحدة أراضيها، لافتاً إلى أن هناك محاولة أخرى من هذه الدول لاستغلال مرور عشرة أعوام على بدء الأزمة لمواصلة التحريض ضد الدولة السورية وكيل الاتهامات المختلفة لها والترويج للسياسات الفاشلة لتلك الدول.
وبيّن، أن المفارقة الكبرى أن تلك الدول استغلت هؤلاء الإرهابيين ذريعة لتشكيل تحالف دولي غير شرعي لمكافحة الإرهاب يستند إلى تفسير مشوه لنص المادة الـ ٥١ من الميثاق وهو في حقيقة الأمر تحالف أميركي تستخدمه الإدارات الأميركية لتوجيه اعتداءاتها ضد شعوب المنطقة ولم يكن الهدف منه مكافحة تنظيمات إرهابية صنعتها دوله، بل استهداف وقتل آلاف المدنيين الأبرياء وإضعاف قدرات الجيش العربي السوري الذي يتصدى حقيقة لتنظيم داعش الإرهابي وغيره من التنظيمات الإرهابية وإضعاف قدرات الدولة السورية عبر تدمير المنشآت المدنية.
ولفت صباغ إلى أن تلك الدول سمحت خلال السنوات العشر الماضية للتنظيمات الإرهابية بارتكاب جرائم القتل والتهجير والتغيير الديموغرافي وتجنيد الأطفال ونهب النفط وسرقة الممتلكات الثقافية وحرق المحاصيل الزراعية وحرمان الأهالي من مياه الشرب وليس آخرها ممارسات «التتريك» التي يفرضها النظام التركي في المناطق التي يحتلها.
وأوضح أن تلك الدول واصلت نفاقها السياسي بالتعبير عما ينتابها من «قلق بالغ» جراء الوضع الإنساني في سورية وفي الوقت ذاته تفرض إجراءات قسرية أحادية الجانب وتشدد حصارها الخانق على الشعب السوري وتعمل على منع عملية إعادة الإعمار ما نجم عنه نتائج كارثية استهدفت كل مواطن سوري في مختلف مناحي حياته وبشكل خاص الأطفال والنساء فأصبحت التسمية الحقيقية لتلك الإجراءات القسرية هي الإرهاب الاقتصادي.
وأشار صباغ إلى أنه خلال عشر سنوات من عمر الحرب الإرهابية كانت تلك الدول تتشدق بالتعبير عن حرصها على احترام سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها وأن حل الأزمة سياسي لا عسكرياً في حين أنها مارست أبشع أنواع الانتهاك لسيادة سورية واستقلالها عبر احتلال القوات الأميركية مناطق في شمال شرق وجنوب شرق سورية والتركية في شمال وشمال غرب سورية إضافة إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري وأعمال العدوان الممنهجة التي يرتكبها في كل يوم، متسائلاً: هل يعقل بعد كل هذا أن نصدق زعم تلك الدول بدعمها للحل السياسي، وكيف نصدق تمسكها بالقرار ٢٢٥٤ وهي التي تنتهك بشكل متعمد وممنهج أول متطلباته وهو احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها.
وأكد صباغ أن صمود الشعب السوري والتفافه حول قيادته وتمسكه بها أدى إلى إفشال المخططات العدوانية التي أعدت لسورية خلال السنوات العشر الماضية، ما يتطلب من تلك الدول أن تراجع سياساتها بعد هذا الفشل والنظر بواقعية إلى صورة الوضع الراهن لرؤية ما أفرزته سياساتها العدائية حيال سورية بشكل خاص والمنطقة بشكل عام والمبادرة لاتخاذ إجراءات كفيلة بتصحيح تلك السياسات الخاطئة وانتهاج مقاربات جديدة بناءة تستند إلى احترام قواعد القانون الدولي وتتبنى الدبلوماسية والحوار الموضوعي بما يتيح إعادة إرساء الاستقرار في سورية والمنطقة، أم إن تلك الدول تريد عشر سنوات أخرى من الفشل لسياساتها ودماراً أكثر في سورية.
وقال: استمعنا باهتمام لإحاطة المبعوث الخاص للأمين العام غير بيدرسون والتي كنا نأمل بأن تتطرق بشكل واف وبطريقة لا تحتمل أي لبس لمختلف الجوانب التي أشرت إليها آنفا والتي تمثل العائق الحقيقي والأكبر أمام إنجاز الحل السياسي، مشدداً على ضرورة اتخاذ الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص موقفاً واضحاً حيال تلك التحديات وممارسة دورها في تطبيق وحماية مقاصد وأحكام ميثاقها الذي كانت سورية من بين الدول التي شاركت في صياغته.
وأوضح، أن المبعوث الأممي أجرى خلال زيارته إلى دمشق في الثاني والعشرين من الشهر الماضي محادثات بناءة مع وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد الذي جدد التأكيد على التزام سورية بعملية سياسية بملكية وقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتي تؤكد جميعها على الالتزام القوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، مشدداً في هذا الصدد على أن إنجاح عمل لجنة مناقشة الدستور يستلزم احترام قواعد إجراءاتها التي تم التوافق عليها ورفض أي تدخلات خارجية في أعمالها أو أي محاولات لفرض إملاءات حول خلاصات عملها أو جداول زمنية مصطنعة لإنجاز مهمتها.
وحسبما ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «سكاي نيوز»، ذكر بيدرسون في كلمته، أن السوريين عانوا من الإرهاب والتدخل الخارجي، مشدداً على ضرورة وقف إطلاق النار في سورية، وعلى وجوب تقليل تأثير العقوبات في سورية.
واعتبر بيدرسون، أن الأزمة في سورية هي الأكبر في عصرنا، وأنه لن يحصل تقدم سهل بسبب فقدان الثقة بين الأطراف، مضيفاً: إنه على الأطراف السورية التفاوض تحت مظلة الأمم المتحدة لحل الأزمة سياسياً.
وكالات

الاحتلال التركي اعتدى على منازل المدنيين بريف حلب وانفجار قرب إدلب أصاب جنديين له

إحباط عملية إرهابية لاستهداف دمشق والجيش ينجز تمشيط مربعات جديدة في البادية

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

أنجزت قوات الجيش العربي السوري، أمس، تمشيط مربعات جديدة في البادية الشرقية، من بقايا فلول تنظيم داعش الإرهابي الذي كثف الطيران الحربي غاراته على نقاطه فيها، في وقت تمكنت الأجهزة المختصة من إحباط عملية إرهابية كانت تستهدف مدينة دمشق عبر أحزمة ناسفة وقضت على ٣ إرهابيين وألقت القبض على ٣ آخرين.
وفي التفاصيل فقد ذكر مصدر في الأجهزة المختصة في تصريح نقلته «سانا»، أنه بالتعاون مع المواطنين الشرفاء في بلدتي زاكية وكناكر بريف دمشق، تم إحباط عملية إرهابية تجاه مدينة دمشق كان يخطط لها الإرهابيون والجماعات التكفيرية.
وأضاف المصدر: إن «الأجهزة المختصة تمكنت خلال العملية من القضاء على ٣ إرهابيين يحملون أحزمة ناسفة وإلقاء القبض على ٣ آخرين وبحوزتهم أيضاً أحزمة ناسفة أرسلتهم التنظيمات الإرهابية من أماكن وجودها لاستهداف مدينة دمشق».
على خط موازٍ، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي السوري والروسي، شن غارات مكثفة على نقاط لتنظيم داعش، ببادية حماة الشرقية، وفي مثلث حماة- حلب- الرقة، في الوقت الذي واصل فيه الجيش والقوات الرديفة عمليات تمشيط البادية الشرقية، من بقايا فلول التنظيم، من عدة قطاعات.
وأوضح المصدر، أن وحدات من الجيش والقوات الرديفة، أنجزت تمشيط مربعات جديدة بين باديتي حمص ودير الزور، ونظفت العديد من المحاور بريف منطقة سلمية الشرقي الشمالي من الألغام والعبوات الناسفة، التي تركها الإرهابيون وراءهم عند تحرير هذا الريف منهم.
أما في منطقة خفض التصعيد بريفي حماة وإدلب، فقد بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش دك بمدفعيته نقاطًا للإرهابيين في العنكاوي ومحيط قيلدين بسهل الغاب الشمالي الغربي.
ولفت إلى أن الجيش دمر أيضاً بصاروخ موجه، عربة تقل ٤ إرهابيين من ميليشيا «الجبهة الوطنية للتحرير» الموالية للاحتلال التركي، وذلك قرب مفرق قرية الناجية بريف إدلب الغربي.
كما دك الجيش بمدفعيته مواقع للإرهابيين في مجدليا بريف إدلب الجنوبي الشرقي، وفي الفطيرة والرويحة وكدورة وكنصفرة وسفوهن وفليفل وبينين وأطراف البارة بريفي إدلب الجنوبي والشرقي، حسبما ذكر المصدر.
وأوضح المصدر، أن الإرهابيين يخرقون اتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد»، بشكل شبه يومي ما يستدعي الرد عليهم واستهداف مواقعهم بمدفعية الجيش وصواريخه.
بموازاة ذلك، أصيب جنديان من قوات الاحتلال التركي جراء انفجار عبوة ناسفة استهدفت صهريج نقل مياه لتلك القوات على الطريق الواصل بين مدينتي إدلب وسرمين في منطقة الصناعة، حسب مصادر إعلامية معارضة، ذكرت أن الانفجار أدى إلى احتراق الصهريج التركي بشكل كامل.
من جهة ثانية، تواصل الفلتان الأمني في مناطق سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في محافظة إدلب، حيث انفجرت عبوة ناسفة بسيارة، في قرية بكسريا بريف المحافظة الغربي، حسب المصادر المعارضة التي ذكرت أن الانفجار أدى إلى مقتل شخص وإصابة آخر.
أما في ريف حلب الشرقي، فقد ذكرت وكالة «سانا»، أن قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من التنظيمات الإرهابية، اعتدت أمس بقذائف المدفعية، على منازل الأهالي في بلدة تادف ومنطقة كويرس، ما أدى إلى وقوع أضرار في بعض ممتلكات الأهالي والمرافق العامة في هذه القرى.
وتعمد قوات الاحتلال التركي باستمرار إلى استهداف القرى والمناطق السكنية بالقذائف الصاروخية في ريف حلب الشمالي ما يتسبب في أغلب الأحيان بسقوط ضحايا بين المدنيين إضافة إلى الأضرار المادية.
جاء ذلك، في حين سيّرت القوات الروسية دورية مشتركة مع قوات الاحتلال التركي بريف مدينة عين العرب شرق حلب، حسب المصادر المعارضة التي ذكرت أن الدورية مؤلفة من ٨ عربات عسكرية روسية وتركية، رافقتها مروحيتان روسيتان، وانطلقت من قرية آشمة غرب عين العرب وجابت قرى وبلدات جارقلي فوقاني وجبنة وبياضية، وصولاً إلى قرية زور مغار الواقعة قبالة مدينة جرابلس المحتلة على الضفة الشرقية لنهر الفرات، لتعود إلى موقع انطلاقها في آشمة.

لافروف ووفد حزب الله يبحثان تثبيت الاستقرار في المنطقة وتعزيز الإنجازات بفعل مواجهة الإرهاب في سورية

لافروف يستقبل في موسكو رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد (رويترز)

بحث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع وفد من حزب الله برئاسة رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد تثبيت الاستقرار في المنطقة وتعزيز الإنجازات التي تحققت بفعل مواجهة الإرهاب في سورية ولبنان.
وأوضح الموقع الالكتروني لقناة «المنار»، أن اللقاء الذي تم في موسكو، حضره نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف وأعضاء طاقم وزارة الخارجية في موسكو أمس.
ووصف رعد اللقاء، حسب قناة «المنار» بأنه كان «ودياً وصريحاً»، موضحاً أنه «تم البحث في تطورات أوضاع لبنان والمنطقة، وكيفية تثبيت الاستقرار وتعزيز الإنجازات التي تحققت بفعل مواجهة الإرهاب في سورية ولبنان، وما يمكن أن تقوم به روسيا بدعم الشعوب الصديقة في المنطقة وخصوصاً في لبنان».
وأشارت القناة إلى أنه تم في سياق اللقاء الذي استمر ٤٠ دقيقة عرض الوضع الحكومي في لبنان وحرص حزب الله على ضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة، وفق ما يعبر عن إرادة الشعب اللبناني وهو مفتاح الاستقرار وبداية معالجة الأزمات.
كما أوضح رعد، حسب وكالة «سبوتنيك»، أن اللقاء كان لقاء بين أصدقاء، وأن الأجواء كانت ودية وصريحة جدا، وتم البحث في تطورات الأوضاع في المنطقة ولبنان، وكيفية تثبيت الاستقرار في المنطقة والحيلولة دون استفادة أي قوة من خلال دعمها للإرهاب من أن تتحكم بمصير شعوب هذه المنطقة.
وأشار رعد إلى أن العلاقة بين حزب الله وروسيا بدأت منذ سنوات، وتحكمها نقاط اهتمام مشترك ومصالح مشتركة ونظرة واحدة أو متقاربة جداً نحو الأوضاع في المنطقة، وضرورة استقرار هذه المنطقة من أجل أن تستثمر شعوبها خيرات الدول، التي تقيم فيها أو تنتمي إليها.
من جهتها نقلت قناة «الميادين» عن رعد قوله: «أكدنا ضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة في لبنان وفق إرادة الشعب اللبناني»، مشيراً إلى أن وجهات النظر كانت متقاربة جداً بالنسبة إلى الملف اللبناني.
وأكد رعد أن روسيا تحاور كل الأطراف التي على علاقة بالملف السوري بما يعزز الأمن وعودة النازحين، مشيراً إلى أن موسكو تبذل جهوداً حثيثة من أجل إكمال العملية السياسية في سورية، وتحاور جميع الأطراف التي لها علاقة بالوضع من أجل تثبيت الاستقرار وفق آلية سياسية دستورية واضحة المعالم، تعزز الأمن وتعيد الأجواء المناسبة لعودة النازحين الآمنة إلى سورية.
وقال: «نتحدث عن ليّ ذراع الإرهاب ووضع حد لتمدده في سورية ولبنان، وعن إنجاز حققته المقاومة بتحقيق الاستقرار والأمن في لبنان، ومنع الإرهاب من أن يكون واسطة من يريد إخضاع إرادة الشعب اللبناني».
وأضاف: «ما نشهده اليوم من ضغوط اقتصادية ومالية وحصار وعقوبات تفرض على الشعب اللبناني هو نتيجة إخفاق وسيلة استخدام الإرهاب».
وشدد رعد على أن التعاون في التصدي للإرهاب أسفر عن تضحيات أدت إلى تطوير العلاقات خصوصاً إقليمياً ومحلياً، مشيراً إلى أن الحضور الروسي في المنطقة يشكل نوعاً من التوازن على الصعيد الدولي.
كما التقى رعد والوفد المرافق المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط ودول إفريقيا نائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغدانوف، وفق «الميادين».
ووصل وفد حزب الله إلى العاصمة الروسية موسكو، أول من أمس، بدعوة من وزارة الخارجية الروسية، في زيارة تستمر ٣ أيام، وتشمل جولة من اللقاءات في مجلسي الاتحاد والبرلمان الروسي، بالإضافة إلى لقاءات سياسية وإعلامية أخرى.
ويضم وفد حزب الله الذي يرأسه رعد، مسؤول العلاقات العربية والدولية عمار الموسوي، ومعاونه للشؤون الدولية أحمد مهنا والمستشار الإعلامي أحمد حاج علي، حسبما ذكرت قناة «العالم».
وكالات